الامن الغذائي و اثر المتغيرات العالمية

د. علي خالفي (*)

نالت قضية الغذاء اهتماما كبيرا منذ السبعينات و ظهرت بوضوح اهميتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، واصبح مفهوم الامن الغذائي و كيفية تحقيقه الشغل الشاغل لكل الدول المتخلفة و منها الدول العربية ، و اصبحت ضرورة توفير الغذاء قضية امنية سياسية من الدرجة الاولى و اصبح من واجب الدول العربية التفكير في كيفية التحرر من الضغوط المختلفة المفروضة عليها من قبل الدول المنتجة و المصدرة للغذاء ، و من الناحية العملية ما زالت الدول العربية بعيدة عن تحقيق مجتمع الكفاية و الوفرة الغذائية خاصة في ظل تغلب النظرة القطرية و الابتعاد عن جهود التعاون و الترابط و التكامل اي ينبغي النظر الى هذه القضية في اطار تكتل يضم كل الدول العربية او اغلبها لان الصراع السياسي و الاقتصادي في ظل الظروف الحالية لا تقوى عليه الدول العربية متغرقة .

و لا لقاء الضوء على هذا الموضوع يمكن التعرض بالدراسة اولا الى مفهوم الامن الغذائي و ابعاده و ثانيا الى اثر المتغيرات العالمية عليه .

(*) خبير اقتصادي ، استاذ بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،استاذ مشارك بالمدرسة الوطنية للادارة

اولا : مفهوم الامن الغذائي و ابعاده

1 – مفهوم الامن الغذائي :

يعرف الامن الغذائي بأنه" قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الاساسية من الغذاء و ضمان حد ادنى من كل الاحتياجات بانتظام عن طريق انتاج السلع الغذائية و توفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الانتاج الغذائي بدون اي تعقيدات او ضغوط" (1) .

يرى بعض المؤلفين ان مفهوم الامن الغذائي "يعتبرحديثا و لم يستخدم الا في فترة السبعينات عندما عرف العالم و بصورة خاصة الدول المتخلفة نقصا كبيرا في الانتاج و المخزون من الغذاء".

ان الامن الغذائي يتطلب استراتيجية ترتكز على ثلاث اسس هي : زيادة الانتاج من خلال العناية بالتنمية الزراعية ،الاستخدام الاكفأ لعوامل الانتاج ، تنظيم الاستهلاك و ترشيده و تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل .

ان مشكلة الامن الغذائي يمكن النظر اليها على المستوى الكلي اي قدرة الدولة على تأمين الغذاء للسكان مهما كانت التقلبات و الظروف اي التحكم جيدا في الاسس السابقة و يمكن النظر اليها على المستوى الشخصي اي قدرة الاسرة على تأمين الغذاء لافرادها في ظل الحفاظ على مستوى مقبول من القدرة

---

(1) مجلة شؤون عربية سبتمبر 1993 العدد 75 ص 25

الشرائية ، ذلك ان الاغنياء لا يتأثرون كثيرا بنقص الغذاء و ان الاكثر عرضة الى هذه المشكلة هم الفقراء لان دخولهم ضعيفة و ينفقوها على تغطية مستوى محدود من الاحتياجات ، ان نقص الغذاء يعرض جزءا كبيرا من المجتمع الى الامراض و الاوبئة وينتج عن هذا اوضاعا اجتماعية و صحية و اقتصادية سيئة .

ان تحليل هذه المشكلة ينبغي ان يطرح في اطاره الصحيح ذلك ان نقص الغذاء و الجوع يعود في كثير من الاحيان الى نقص الدخل و انخفاض القدرة الشرائية اكثر مما يعود الى عدم كفاية الغذاء ، ان النظرة ينبغي ان تتغير مثلما يقول احد الكتاب المهتمين بالغذاء ("سن "، "sen") و ان يعاد النظر في كثير من المفاهيم فالنمو يجب ان يكون دعما للاحتياجات الاساسية للانسان و يأتي في مقدمة هذه الاحتياجات الغذاء ، و قد نتفق مع هذا الكاتب لسبب بسيط هو ان الدول العربية لحد الان مازالت لم تسع هذه المسألة بشكل جيد ذلك انها تعطي اهمية للمواد الخام و الاولية اكثر مما تعطيه لانتاج المحاصيل الاساسية او المنتجات النباتية والحيوانية المرتبطة ارتباطا عضويا بالغذاء، اي ان الجهود والسياسات ينبغي ان تصب على تحقيق الغذاء بالدرجة الاولى اذا ارادت ان تصل فعلا الى مرحلة الامن الغذائي و لا يجب ان يغيب عن الاذهان ان هناك فرقا بين الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي ذلك ان هذا الاخير عند البعض هو عدم اللجوء الى الاستيراد بينما الامن الغذائي هو القدرة على توفير الغذاء عن طريق الانتاج الذاتي و توفير امكانات للاستيراد لتغطية العجز ، واذا اردنا ان نسقط هذا المفهوم على الدول العربية نجد انها في حقيقة الامر ليست قادرة على تحقيق المفهومين ذلك ان الاكتفاء الذاتي يتطلب توحيد الجهود و استغلال كل الطاقات و الامكانات و الامن الغذائي يتطلب بالاضافة الى هذه الاموال الكثيرة و

خاصة العملات الصعبة لتغطية الاحتياجات التي لا تحقق محليا و المسألة هي اعمق من هذا بكثير اذ نجد دولا تعرف عجزا في انتاجها المحلي من الغذاء و تتمتع بدرجة عالية من الغذاء عن طريق الاستيراد كاليابان مثلا و دولا لديها اكتفاء ذاتي من الغذاء و لكنها عرضة لنقص الغذاء و الجوع لانها تصدر جزء اكبر منه كالمكسيك و البرازيل .

ان عوامل التنمية الشاملة متوفرة في الدول العربية و ما ينقص في اعتقادنا هو الارادة الواعية للانظمة السياسية في هذه الدول لان الغذاء يعتبر اليوم سلعة استراتيجية و مقدسة و هو اهم سلاح يجب توفيره لتحقيق المال و الامن و الاستقرار .

2 – ابعاد الامن الغذائي :

1.2– البعد الاقتصادي :

يتحدد هذا البعد بجملة من المؤشرات اهمها انتاج الغذاء، ان معدلات نمو الانتاج عرفت تباطؤ و كانت اقل من معدلات نمو السكان ، بالاضافة الى هذا هناك مؤشرنسبة مساهمة الانتاج الزراعي من الناتج الاجمالي التي تراجعت رغم الارتفاع النسبي لبعض السنوات في الثمانينات و التسعينات و لكن هذه النسبة اقل من مما كانت عليه في الستينات كما ان حصة الفرد من انتاج الغذاء لم تعرف زيادة تذكرالى غاية التسعينات ان هذه المؤشرات تبين :

– ان الدول العربية تلجأ الى سد العجز عن طريق اللجوء الى العالم الخارجي اي الاستيراد و هو ما ادى الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري للسلع الغذائية و الغريب ان هذا العجز شمل حتى بعض الدول

العربية الغنية بمواردها و ثرواتها الزراعية .

- ان اهم سلعة غذائية تستورد تعتبر الحبوب ، و هي الغذاء الاساسي لكثير من الدول العربية و ان ا لفارق بين ما تصدره و ما تستورده كبيرا جدا و هو ما زاد من علاقات التبعية الاقتصادية و ارتفاع نسبة المديونية .

ان من النتائج الاقتصادية التي تترتب عن ازمة الغذاء يمكن ان نذكر :

* ارتفاع نسبة السكان بشكل عام و السكان الريفيين بشكل خاص و تغطية احتياجات هؤلاء السكان لا يمكن ان تتحقق في ظل عدم التمكن في زيادة الانتاجية الزراعية .

* ان ما ينتج في الريف لا يمّكن من سد احتياجات المدن

* ان الاموال التي تنفق على استيراد المواد الغذائية تتزايد من سنة لاخرى و هو ما يؤثر على تمويل الواردات الاقتصادية و المواد الاولية اللازمة للانتاج .

* صعوبة التوسع في النمو الصناعي بدون تحقيق فائض في انتاج الغذاء على المستوى المحلي و هذاما يؤثر مرة اخرى على القاطاعات الممولة لاستيراد المواد الغذائية .

ان التهمة الموجهة للدول العربية بأنها المنطقة الاكثر عجزا عن تأمين انتاج الغذاء و هو ما يتطلب استراتيجية مشتركة اداتها التكامل الاقتصادي الزراعي .

2.2- البعد الاجتماعي و الديمغرافي:

ان الغذاء يمثل حقا من من حقوق الانسان على المجتمعات ان تحققه مهما كانت تكاليفه لان هذا يتعلق بالانسان و لان الانسان هو الاصل في اي نشاط و في اي تطور،أن لازمة الغذاء اثارا اجتماعية خطيرة نذكرمنها :

- ان تخلف الانتاج الزراعي و الغذائي يؤدي الي تضرر الفلاحين و المزارعين اكثر من غيرهم لان دخولهم و قدرتهم الشرائية منخفضة بالمقارنة مع الفئات الاخرى .

- انتشار البطالة وما يترتب عنها من مشاكل

- الهجرة من الريف الى المدينة و من الزراعة الى القطاعات الاخرى التي توفر عوامل الجذب ، ان اثار هذه الهجرة خطيرة على المجتمع حيث تؤدي الى اختلال الهيكل السكاني في الارياف و المدن و يؤثر هذا الاختلال على التوازن في استخدام عنصر العمل و من جهة ثانية يحدث تغيرا في الهيكل الوظيفي حيث يهرب الكثيرون عن أنشطتهم الانتاجية و بند مجون في نشاطات غير انتاجية

- ضعف المستوى الغذائي للسكان و خاصة اصحاب الدخل البسيط لتأثر هذه الفئة بأزمة الغذاء و ما ينتج عنها من ارتفاع في الاسعار

- ان ازمة الغذاء لا تساعد على تطوير النمط الغذائي .

3.2- البعد السياسي :

ان كثيرا من المهتمين و الباحثين يتفقون على ان ازمة الغذاء لم تعد ازمة اقتصادية فحسب بل اصبحت ازمة سياسية تهدد القرار السياسي و الاقتصادي ، ان الدول العربية تستورد اكثو من نصف غذائها و تعتبرمن اكثر المناطق استيرادا للقمح .

ان البعد السياسي لازمة الغذاء يتمثل اولا: في الطابع الاحتكاري لتجارة الغذاء حيث تعتبر كندا ، استراليا ، بعض دول اتحاد المجموعة الاوربية امريكا و هي على رأس قائمة الدول المحتكرة للغذاء ، و ثانيا طبيعة النظام الاقتصادي السياسي للدول المحتكرة للغذاء و انتاجه و تجارته .

ان اهم عوامل البعد السياسي للامن الغذائي تتمثل في :

- محدودية الدول المنتجة و المصدرة للمحاصيل الغذائية و في مقدمتها الحبوب.
- طبيعة الانظمة الاقتصادية و السياسية السائدة في هذه الدول و قدرتها على المناورة السياسية و الاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية .
- تحكم الشركات متعددة الجنسية في تجارة و انتاج الغذاء في العالم حيث تسيطرخمس شركات احتكارية على تجارة الحبوب في العالم

.

- ضعف الدول المستوردة للغذاء اقتصاديا و سياسيا و هذا ما يجعلها لا تستطيع التفاوض من موقع قوة مع الدول المصدرة للغذاء في كثير من المشاكل المتعلقة به .

ان ازمة الغذاء اذن لم تعد مجرد قضية اقتصادية بل اصبحت قضية سياسية تهدد كيان الدول العربية .

4.2- البعد الصحي :

ان أزمة الغذاء تؤثر على السكان عموما و تنعكس على النشاط الانتاجي من خلال ضعف انتاجية العمل ،ان المنظمة العالمية للغذاء تبين ان متوسط ما يحصل عليه الفرد العربي من السعرات الحرارية لا يمثل سوى 76٪ من معدل السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد الامريكي و ان نسبة البروتين لا تمثل في وجبة الفرد العربي الا 47 ٪ بالمقارنة مع وجبة غذاء الفرد الامريكي .

ان نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول العربية مازال متدنيا رغم تطور هذا المتوسط في بعض الدول و ان الفرق بين هذا المتوسط على مستوى هذه الدول و الدول المتطورة مازال كبيرا(1).

ان متوسط (2) العمر المتوقع للفرد في الدول العربية يصل الى 60 سنة بعد الجهود الكبيرة التي بذلت في الرعاية الصحية و لكن هذا المعدل مازال منخفضا بالمقارنة مع المتوسط في الدول المتطورة .

ان عدد سكان الدول العربية الذين لا تشملهم الرعاية الصحية يبلغ 42،2 مليون نسمة و ان السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب يبلغ 73،5 مليون نسمة سنة 1990 و قد بلغ عدد وفيات (3) الاطفال دون الخامسة حوالي 850 الف نسمة سنة 1990.

---

(1) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 1988 ص 310

(2) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموجد 1991 ص 43

(3) نفس المرجع ، نفس الصفحة

ان المشاكل التي تترتب عن ازمة الغذاء كثيرة و خطيرة فاذاما أضفنا المشاكل الصحية المختلفة يصبح لازمة الغذاء بعد صحيا ينبغي تداركه.

ثانيا : اثر المتغيرات العالمية على الامن الغذئي :

1- منظمة التجارة العالمية :

سارت التجارة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة التي امضت عليها 23 دولة سنة 1947 و اصبحت نافذة منذ جانفي 1948 و قد دخلت هذه الاتفاقية في جولات عديدة من المفاوضات و هذا الى غاية سنة 1994 من اجل تحقيق الاهداف التي تمكن الدول العضوة من الدخول الى الاسواق و اقامة التوازن بين حماية الانتاج المحلي و زيادة معدلات التجارة الدولية و قد تم التمكن من تخفيض التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية و أستثنيت الزراعة من هذا التخفيض وتم التصريح بهذا علنيا .

ان المفاوضات الطويلة و الظروف الدولية مكنت من تطوير الاتفاقية لكي تشمل الزراعة حيث تم الاعلان عن انشاء المنظمة العالمية للتجارة في ديسمبر سنة 1993 و تم التوقيع عليها في المؤتمر الوزاري الذي انعقد في المغرب سنة 1994 (1) .

---

(1) الهادي خالدي نظرة جديدة للهيمنة في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية، اطروحةدكتوراه دولة،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1995 ص 403

و قد وقع على هذه المنظمة 117 دولة و اصبحت سارية المفعول ابتداءامن يناير سنة 1995 .

و ما يهمنا في هذه الدراسة هو اثار اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الزارعة و الامن الغذائي و ان كان ليس من السهل تقييم هذه الاثار حاليا لاعتبارات كثيرة و لكن بصورة عامة و حسب التوقعات يمكن القول ان هذه الاتفاقية ستحدث تغيرا هاما في قواعد التجارة للمنتجات الزراعية هذا التغيير سيؤثر بدون شك على الانتاج و الاستهلاك و الاسعار ولا شك ان الدول العربية سوف تتأثر اكثرمن غيرها لان تخفيض تكاليف الانتاج و زيادة المنافسة العالمية للصادرات الزراعية يستفاد منها في الدول المتطورة اكثر من الدولة المتخلفة و من جهة ثانية فان تحقيق الدعم المقدم للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة لا يجعل الدول العربية قادرة على المنافسة .

1.1- اثار الاتفاقية على الصادرات و الواردات الزراعية :

تشير دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على ان "تحرير التجارة العالمية من السلع الزراعية سوف يسبب ارتفاع اسعار الحبوب الغذائية ،انخفاض الانتاج الحيواني في دول المجموعة الاوروبية و هذا لسبب تحقيق الدعم كما يتوقع ارتفاع الاسعار العالمية للحوم و الالبان".

كما تتوقع مصادر الامم المتحدة ان تبلغ الخسائر الكلية للدول العربية في صورة نقص الرفاه الاجتماعي يسبب تحرير التجارة العالمية من السلع الزراعية على ما يزيد عن 900 مليون دولار سنويا(1).

---

(1) جامعة الدول العربية التقرير العربي الموحد 1995 ص 130

ان الدول العربية بقدر ما تستطيع ان تنقل الى المزارعين الاسعار الاعلى و الاقل تذبذبا و التي تنتج عن الاتفاقية بقدر ما تشجع الاستثمار في الزراعة و تخفض من تكاليف الحماية التي تعتبر عبئا على الانفاق العام اي سوف تدفع الدول العربية اسعارا اعلى للسلع الزراعية المستوردة لكن ارتفاع الاسعار يمكن ان يؤدي الى تشجيع الاستثمار في الزراعة و من تم يزداد الانتاج و الانتاجية و هو ما يؤدي الى تحقيق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي و نقص الواردات و المثال الواضح على هذا هو "مصر" التي بقيت لفترة طويلة تعتمد على استيراد القمح ، فعندما تغيرت الظروف و اصبحت اسعار القمح المستوردة مرتفعة ، رفعت اسعار القمح المحلي الى مستوى يقارب الاسعار العالمية حيث زاد اهتمام الفلاحين بزراعة القمح وزادت المساحات المزروعة و انعكس ذلك على زيادة الانتاج و الانتاجية و عرفت مصر مستوى من الاكتفاء الذاتي ، كما تجدر الاشارة الى مثال السعودية حيث توسعت في زراعة القمح و قد تمكنت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع .. الاستراتيجية و تجنب مخاطر استرادها .

ان خفض الحواجز التجارية اذا استغلته الدول العربية يمكن ان ينتج لها فرصة الدخول بصادراتها الى الدول المتقدمة و خاصة الفواكه و الخضر و الاسماك لانها تتمتع بميزة نسبية و بدون الغاء الحواجز لا يمكن تصدير الفائض .

2.2 – اثار الاتفاقية على السياسات العربية و التكيف مع الظروف الجديدة

من المنظر ان يؤدي دخول الدول العربية الى منظمة التجارة

العالمية الى استفادت صادراتها من التخفيضات في التعريفية الجمركية و رفع القيود غير الجمركية و الدعم و هو ما يساهم في القدرة على منافسة الصادرات العربية ، لكن هذه المساهمة تتوقف على امكانية حل المشاكل التي تتخبط فيها القطاعات الزراعية و على رأسها الانتاجية المنخفظة ، صعوبة الحصول على التكنولوجيا و مواد التموين المختلفة و بدون حل هذه المشاكل و غيرها يبقى مستوى الاداء في الزراعة منخفضا كما يمكن للدولة العربية الاستفادة من الاستثناءات التي توفرها الاتفاقية فيما يخص الدعم بتشجيع التنمية الزراعية و الريفية و السماح باقامة التكتلات الاقتصادية في اطار التكامل الزراعي من اجل تخفيف الاثار السلبية و التمكن من تلبية الاحتاجات و بالاخص الغذائية .

ان التكيف مع الظروف الجديدة يمكن اختصاره فيمايلي :

– امكانية منافسة المنتجات الزراعية العربية في الاسواق المحلية و العالمية و اذ ا تمكنت فعلا من هذه المنافسة تميل تكاليف الانتاج للانخفاض و يزداد مستوى الانتاجية و هو ما يشجع على تحقيق الامن الغذائي .

– تهيئة الظروف لنجاح السوق العربية المشتركة ذلك انه في ظل الظروف الحالية افضل اطار يمكن من المواجهة على المستوى الدولي .

– تدفع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة الدول العربية الى تحرير التجارة بين الدول العربية في مجال السلع الزراعية و من هنا تتمكن المؤسسات من تحقيق الجهود المبذولة في اطار العمل المشترك و يظهر بوضوح دور صندوق النقد العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، البنك الاسلامي للتنمية ، الهيئة العربية للحبوب ، اتحاد منتجي الاسماك ، اتحاد منتجي الاسمدة الكيماوية ...و بصفة عامة تزداد فاعلية المؤسسات القطرية المهتمة بالاستثمار الزراعي و توفر الشروط لجذب

رؤوس الاموال العربية من الخارج و استثمارها على المستوى المحلي .

ان المنظمة العالمية لتجارة ككل مؤسسة دولية تهدف الى تحقيق مصالح معنية و على الدول العربية ان تعي جيدا خطورة التوجه العالمي الجديد عليها و ان ترسم الاهداف التي تتجاوز بها التخلف لكي تستطيع فعلا ان تستغل لصالحها التغيرات الجديدة التي تحدث اليوم و غدا.

2 – صندوق النقد الدولي و البنك الدولى :

ان اثار صندوق النقد الدولي و كذا البنك الدولي على الزراعة في الدول العربية كثيرة و منها طلب تحرير الاسعار ورفع الدعم النهائي عن اسعار الحبوب و المنتجات الزراعية الاخرى و ربطها بالاسعار المرجعية العالمية و قد استجابت كثيرا من الدول العربية الى الاصلاحات المفروضة و اعادة النظر في تنظيم قطاعاتها الزراعية .

ان الضغوط و القيود المفروضة على الدول العربية يجعلها وتجعل باقي الدول المتخلفة ككل المطالبة باصلاح النظام النقدي بالكيفية التي تمكنها من الاستغلال الكامل للامكانيات الواسعة التي ينطوي عليها التعاون الواقعي و الالتزامات الفعالة التي يمكن العمل بها على اساس اقليمي و ليس على صعيد عالمي و من ثم ينبغي للصندوق ان يتنازل عن بعض مسؤولياته للتجمعات الاقليمية و ان تعطي الفرصة للدول المتخلفة لكي تتمكن من فرض وجودها و حل مشاكلها (1) انه من

---

(1) جون ولباسرن و اخرون ، التكامل النقدي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية 1981 ص 101

الضروري التوصل الى نظام نقدي جديد يرتكز على اسس سليمة و عادلة تبتعد عن سياسة الحلول السهلة و البسيطة لدول قوية على حساب دول متخلفة .

انه يجب على الدول العربية المطالبة في اطار الاندماج المتزايد لاقتصادها مع الاقتصاد الرأسمالي باعادة النظر في العلاقات النقدية بشكل عام و مع صندوق النقد و البنك الدوليين بشكل خاص ذلك ان هذا الاخير يجب ان يقتنع بان مشاكل الدول المتخلفة كثيرة و معقدة و يجب النظر اليها على الامد البعيد و ليس كمشاكل طارئة يمكن ان تقدم لها حلول قصيرة المدى.

3 – الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوربي :

ان اثار هذا الاتحاد على الدول العربية يمكن النظر اليها من خلال الروابط التجارية و المالية ذلك ان تجارة الدول الافريقية ككل و على وجه الخصوص دول شمال افريقيا تمثل ما بين 40 الى 50٪ مع منطقة الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوربي و هذا يدل على ان الاثر سوف يكون كبيرا على هذه الدول ، و بالاضافة الى هذا فان الاتحاد سيعمل على تقليل تكاليف الاقتراض (1) ، وسيؤثر على الدول العربية بما يخدم مصلحتة بالدرجة الاولى ، وسيشجع وجود اسواق المال لكي توفر القروض بالتكاليف المنخفضة لجذب الدول العربية كما سيسمح للمؤسسات الخاصة بالاستثمار في هذه الدول ومن جهة اخرى يمكن ان

---

(1) صندوق النقد الدولي ، مجلة تمويل التنمية ، ديسمبر 1998 ،المجلد 53 العدد 4 ص 11

يوفر الشروط ليجعل اوربا اكثر جاذبية للمستثمرين كما يمكن ان يخلف الحواجز التي تجعل الدول العربية تعمل على جمع رؤوس الاموال باليورو وبدلا من عملاتها المحلية او العملات الاخرى ، ان الاثار الايجابية او على الاقل جزءا منها ستنعكس على الدول العربية مع الزمن ولكن بعض التسهيلات التي ذكرناها يمكن ان تتحول لمصلحة وخدمة دول الاتحاد اكثر من اثرها الايجابي على الدول العربية ،اي ان الاتحاد سوف يكون مؤسسة دولية ككل المؤسسات الاخرى اتجاه هذه الدول خاصة اذا لم توفر الشروط كما ذكرنا اكثر من مرة لاقامة تكتلات تسمح لها بالقوة التفاوضية .

و الخلاصة

ان اثار المتغيرات العالمية على الامن الغذائي في الدول العربية كثيرة و متعددة و قد تعرضنا لبعضها اولاهمها و المهم هو ان اثار هذه المتغيرات و المشاكل المترتبة عنها في ظل ما يعرف بالعولمة التي تدعو لالغاء او تقليص دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي و هذا يتناسب مع الفكر الذي يجد تطبيقاته اليوم في كثير من الدول ومنها العربية بضغط من مختلف المؤسسات الدولية .

ان تطبيق هذه الاجراءات في الدول العربية و المتخلفة يؤدي الى انعكاسات كثيرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و هذا ما تؤكده كثيرا من التقارير حيث يلاحظ ارتفاع اسعار الفوائد على القروض في الدول المتخلفة باضعاف المرات مقابل المعدلات التي تعطى بها في الدول المتقدمة ، فكيف تستطيع الدول المتخلفة تحقيق النمو والامن الغذائي و جزء كبير من دخلها يذهب لتسديد الديون .

ان الدول المتقدمة تفرض رسوما عالية على كل منتجات الدول المتخلفة تصل الى 30٪ تضاف الى ذلك سياسة الدعم التي تطبقها على منتجاتها خاصة المواد الزراعية و المنتوجات و هو ما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المتخلفة ...

ان دخول الدول المتخلفة الى المنظمة العالمية للتجارة و الشروع في تحرير الاسعار و جعلها في مستوى الاسعار العالمية معناه التخلي مرة اخرى عن الامتياز الوحيد الذي بحوزتها الا و هو المواد الاولية .

ان ازمة الغذاء ستبقى قائمة رغم ما تملكه الدول العربية من موارد و ثروات و ان تحقيق الامن الغذائي لا يمكن ان يتم في ظل المعوقات القائمة و في ظل نمط التنمية القطرية الانعزالية وهو نمط للاسف ما زال سائدا حتى الان بالاضافة على ضرورة توفير الشروط الاساسية لتوحيد جهود الدول العربية خاصة و ان اثر المتغيرات و التكتلات الخارجية تتزايد من يوم لاخر و تتزايد معها الضغوط الداخلية و الخارجية .

ان على الانظمة العربية ان تقتنع بان البحث عن الامن الغذائي يتطلب الاهتمام بالتنمية الزراعية و ان هدف توفير الحد الادنى في الامن الغذائي لم يعد كافيا اليوم بل يجب القفز الى تحقيق ماهو اكبر و الا سوف تبقى هذه الدول عرضة للخضوع والموت البطيء.